

## الاقتصاد السوداني عند مفترق الطرق: المخاطر الاقتصادية لانقلاب 25 أكتوبر: هل هناك مخرج لأزمة السودان؟

أعدت ثورة ديسمبر 2018 و التي أنهت حكم البشير العسكري الذي استمر 30 عاما، الأمل في عودة الحكم المدني في السودان، حيث أتاح التغيير الذي تم في النظام السياسي الفرصة المطلوبة لإجراء الإصلاحات اللازمة ، و بعد التعديل الوزاري للحكومة المدنية في فبراير 2021 ، بدأ السودان رحلة إعادة الانفتاح على العالم وبدأ باستعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الطبيعية مع المؤسسات المالية الدولية ، كما بدأ السودان عملية إصلاحات اقتصادية في إطار برنامج مراقبة الموظفين (SMP) لمعالجة التشوّهات الهيكلية في اقتصاده ، مما يسمح له في النهاية بالاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف عبء الديون. وقد رحبت بذلك المؤسسات المالية الدولية التي تعهدت بدعم السودان كجزء من عملية التحول الديمقراطي. تُوجت هذه الجهود الدبلوماسية النشطة بشطب السودان من القائمة الأمريكية للدول الراجعة للإرهاب (SSTL) في ديسمبر 2020 ، مما سمح للسودان بتلقي مساعدات مالية أمريكية واستعادة العلاقات الطبيعية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

بعد تنفيذ حزم مؤلمة من إجراءات التكيف الاقتصادي استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل ، حقق السودان إنجازًا بارزًا في 29 يونيو 2021 ، عندما قرر المجلسان التنفيذيان لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن السودان قد اتخذ الخطوات اللازمة لبدء تلقي الديون. في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المحسنة ، وبناءً على هذا التقدم ، بدأت الحكومة الانتقالية في تنفيذ ترتيب مالي لمدة 39 شهرًا في إطار التسهيل الائتماني الممدد (ECF) مع صندوق النقد الدولي بمبلغ إجمالي قدره 2.5 مليار دولار أمريكي لدعم برنامج الإصلاح الخاص بها. يعد طلب ECF هذا عنصرًا مهمًا في مسار السودان نحو الوصول إلى نقطة الإنجاز لتخفيف عبء الديون في يونيو 2024 بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

أدت الإصلاحات الاقتصادية الطموحة إلى ظهور أولى بوادر الاستقرار. تم توحيد سعر الصرف في 21 فبراير 2021 بصورة تضمنت الكثير من الكفاءة والفعالية، و تمكن بنك السودان المركزي من تلبية مطالب العملات الأجنبية من خلال مزادات العملات الأجنبية المتكررة منذ مايو 2021 ، وانخفض التضخم في أغسطس بنسبة 35% لأول مرة وأيضًا للأشهر التي تلتها ، انخفض العجز التجاري المزمّن في السودان إلى 1.6 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2021 ، مدفوعة بزيادة الصادرات بنسبة 25.1% على أساس سنوي. وارتفعت الصادرات غير النفطية مع تقلص العجز إلى ما يقرب من 50% وتحسن الميزان التجاري تماشيًا مع الإصلاحات الاقتصادية. أيضا زادت التحويلات من 136 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2020 إلى 717 مليون دولار أمريكي في النصف الثاني من عام 2021 ، وتزايد الودائع المصرفية بشكل كبير.

على الرغم من الإنجازات الاقتصادية الجريئة المشار إليها ، استولى الجنرال عبد الفتاح البرهان على السلطة من خلال إنقلاب عسكري في 25 أكتوبر 2021. وبناء عليه أوقف صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومانحون آخرون مساهمتهم في الدعم المقرر للسودان. وبناءً

عليه ، فقد السودان كل من , سانحة تسوية الديون والمشاركة مع الدائنين في تخفيف عبء الديون ، الموارد المالية المطلوبة للإصلاح ، وتعليق جهود الإصلاحات المؤسسية الجارية..

إذن ، ما الذي يمكن توقعه للسودان في حقبة ما بعد الانقلاب؟

بعد التوقيع على الاتفاق السياسي النهائي ، من المتوقع أن يتم تنفيذ إجراءات الإصلاح من قبل الحكومة الجديدة بشكل كامل بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ، ومواجهة أزمة غلاء المعيشة. حيث يمكن للحكومة متابعة تدابير التعافي الاقتصادي على نطاق واسع, وفي إطار برنامجها, يجب أن تستأنف الحكومة برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها قبل الانقلاب ، وأن تعمل على إستعادة التفاعل الإيجابي الكامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركاء التنمية والمانحين, وينبغي أن تسعى لاستعادة توفير ضمانات التمويل لتخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أقرب وقت ممكن.

التداعيات الاقتصادية لانقلاب 25 أكتوبر في السودان

مع كل فرص الإصلاح التي أصبحت متاحة بفعل التغيير الذي صاحب ثورة ديسمبر ، نجد أن جميع هذه التطورات الإيجابية عرضت للخطر بسبب الانقلاب الذي تم في 25 أكتوبر 2021, وردًا على الانقلاب ، أوقفت العديد من الدول المانحة التمويل على الفور ، وأوقفوا تدفق الأموال في عملياتهم في السودان ، وتوقفوا عن إستهلال أي عمليات جديدة. .

يواجه السودان مخاطر اقتصادية كبيرة, حيث قطع انقلاب 25 أكتوبر مسار عملية التحول الديمقراطي المنتظر وأعاد البلاد إلى حالة العزلة التي سبقت الثورة التي أسقطت حكم البشير الاستبدادي, وبعد عام واحد ، كان للانقلاب تأثير كارثي على المؤسسات الاقتصادية ، وحوكمة قطاع الشركات المملوكة للدولة ، والشفافية ، والاستدامة المالية ، وفقدان الدعم المالي للإصلاح ، وازدهار الاقتصاد غير المشروع ، مع أزمة الأمن الغذائي القائمة في السودان ، وتدهور مستوى المعيشة, كما توقفت عملية الإعفاء من الديون ، وأولويات الإصلاح المحددة في التسهيل الإنتماني الممتد بالإضافة إلى حزمة كبيرة من المساعدات من المجتمع الدولي, لكن هذه الخسائر المالية ستزداد مع استمرار الانقلاب دون الوصول إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف.

فقدت البلاد موارد مالية كبيرة بلغت 4.6 مليار دولار أمريكي من المساعدات الخارجية ، خصصت منها المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) 2 مليار دولار أمريكي للسودان في خطتها الإجرائي كجزء من جولة التمويل لعام 2020 التي كان من المفترض أن يتلقاها السودان لدعمه في مجالات الري والزراعة وصغار المنتجين والطاقة والصحة والمياه ، وخصص الاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي والجهات المانحة مبلغ 760 مليون دولار أمريكي لدعم برنامج التسهيل الإنتماني الممدد . كما كان من المتوقع أن يتلقى السودان 500 مليون دولار من دعم الميزانية المخطط لمجموعة البنك الدولي و 500 مليون دولار إضافية كدعم مباشر للميزانية اعتبارًا من 4 نوفمبر 2021.

وعلى أي حال ، وبسبب الانقلاب ، علقت الولايات المتحدة قرار الكونجرس الذي وافق على تقديم 700 مليون دولار لمساعدة السودان. بالإضافة إلى ذلك ، قاموا بتعليق 350.000 طن متري سنويًا من القمح بقيمة 125.000.000 دولار أخرى.

أثرت هذه الخسائر المالية على أداء ميزانية 2022 ، ونتيجة لذلك رفعت الحكومة الانقلابية الأسعار والضرائب على كل شيء من ضريبة الشركات ، ورسوم الخدمات ، والرسوم الجمركية ، والرعاية الصحية ، إلى منتجات الوقود مما أدى إلى تفاقم الآثار المترتبة على الانقلاب والذي كان له تأثيره الاقتصادي على القطاعات الضعيفة وكذلك النشاط التجاري. إذ يعتبر ركود قطاع الأعمال وانخفاض القوة الشرائية مصدر قلق كبير في أعقاب انقلاب 25 أكتوبر ، مما سيدفع معدل النمو الاقتصادي في السودان على الأرجح في المنطقة السلبية بحلول ديسمبر 2022.

منذ الانقلاب ، كان أداء السودان الاقتصادي دون التوقعات. حيث تواجه البلاد أزمة في الاقتصاد الكلي ، ومن المتوقع أن يتسع العجز المالي في عام 2022 بسبب الدعم المتضخم ، وتعبئة الإيرادات الضعيفة ، والتضخم المتفشي ، والانخفاض الهائل في قيمة العملة ، والمتأخرات المتزايدة بشكل سريع على الديون الخارجية.

سيتم تمويل العجز بشكل رئيسي عن طريق التسييل ، مما سيؤدي إلى تضخم كبير. ويذكر ان انخفاض سعر الصرف من 440 جنيه سوداني / 1 دولار أمريكي في أكتوبر 2021 إلى 570 جنيه سوداني / 1 دولار أمريكي في الأسبوع الرابع من مارس 2022 ، بنسبة 30 %.

تعاني الإدارة المالية العامة من ضعف في الحوكمة يتركز في الإنفاق القطاع الأمني ، والذي يمثل غالبية إنفاق الميزانية وفقًا لموازنة 2022. بينما تثير الشركات المملوكة للدولة مخاوف كبيرة بشأن ضعف الحوكمة. إذ لا تخضع الشركات المملوكة للدولة في قطاع الدفاع (بما في ذلك تلك المشاركة في إنتاج وتصدير الذهب والنفط والصبغ العربي والسهم) لإشراف وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في أعقاب الانقلاب.

في نفس الوقت يواجه إطار مكافحة الفساد في السودان نقصًا كبيرًا بسبب تفتت مؤسسات الدولة وانعدام استقلاليتها. كما تعرض الأداء الفعال للمؤسسات الحكومية للتهديد ، خاصة بعد عودة المنتسبين إلى حزب المؤتمر الوطني المنحل. مما أدى إلى تعطل الأنشطة الاقتصادية، والتي بعد عقود من الأزمة المالية العميقة ، جاء الانقلاب في وقت كان فيه السودان قد بدأ للتو في العودة إلى المسار الصحيح وتحقيق بعض التقدم الاقتصادي.

علاوة على ذلك ، سمح الانقلاب لسوء إدارة الموارد الطبيعية للبلاد بالاستمرار ، لا سيما في قطاع تعدين الذهب والتجارة، حيث ازدهر التهريب مما حرم الدولة من الأموال الضخمة من الضرائب والإتاوات ، مما قلل من قدرتها على تمويل الأولويات الاجتماعية والاقتصادية.

الأثر على القطاع الخاص

كما تراجعت جهود النهوض بالقطاع الخاص في السودان. تم رفع سقف الاقتراض من قبل الشركات المملوكة للدولة اعتباراً من برنامج **ECF** بعد الانقلاب ، مما حافظ على هيمنتها على الاقتصاد. ومع ذلك ، فإن وجود الشركات المملوكة للدولة في أعقاب الانقلاب له تأثير شديد على صياغة السياسات الاقتصادية وتنفيذها.

مخرج من الأزمة: ضرورات الإصلاح الاقتصادي بعد توقيع الاتفاق الإطاري

قطع انقلاب 25 أكتوبر طريق التحول الديمقراطي المنتظر وأعاد السودان إلى دولة أشبه بحالة العزلة التي سبقت الثورة. ومع ذلك ، فإن التغلب على جميع التحديات التي نوقشت سابقاً يتطلب إنهاء الانقلاب الجاري كشرط ضروري للعودة إلى مسار التحول الديمقراطي ، وإصلاح الحكومة ذات القيادة المدنية.

تجدر الإشارة إلى أن الاستقرار السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة الأعمال، من المتوقع أن تستأنف الاتفاقية الاستقرار السياسي ، وغالباً ما يوفر الاستقرار السياسي بيئة أعمال مواتية للقطاع الخاص ، لأن الحكومة الرشيدة تسهل الإصلاحات والاستثمارات.

تضع الاتفاقية الإطارية الأساس لإنشاء سلطة مدنية انتقالية لإجراء إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق لتمكين السودان من السيطرة على الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الانقلاب ، واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي ، وإعادة بناء المؤسسات ، وترسيخ الحكم الرشيد في المؤسسات الاقتصادية ، لا سيما في وزارة المالية وبنك السودان المركزي.

بعد التوقيع على الاتفاق النهائي، تحتاج الحكومة الانتقالية الجديدة إلى الانخراط في عملية موسعة من الإصلاحات وبناء المرونة بمرور الوقت لمجموعة من الصدمات المعاكسة ، وينبغي تصميم برنامج شامل لإصلاح الاقتصاد الكلي ، والذي سيتناول المصادر الرئيسية لعلاج الاختلالات وتعزيز النمو الشامل ، بما في ذلك تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية ، وضمان قدر أكبر من استقرار سعر الصرف. يجب أن يكون هذا مصحوباً بتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من تأثير التعديل على الشرائح الضعيفة وتدابير مكافحة الفساد واستكمال محفزات نقطة الإنجاز العائمة (CP) في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي ستحدد بدقة متى يمكن للسودان الوصول إلى البرنامج القطري.

من المتوقع أن تساعد التوصيات التالية في توجيه صانعي السياسات لتحسين تنفيذ السياسات الاقتصادية الصحيحة ، على افتراض أن القضايا السياسية العميقة الجذور قد تم حلها وأن الحكومة الانتقالية القادمة في مكانها لمتابعة الإصلاحات التالية:

- السيطرة المدنية على الاقتصاد شرط مسبق ضروري لسودان ديمقراطي، و بمجرد أن تتحكم الحكومة المدنية بشكل كامل في صنع السياسات وتكون مؤسسات الدولة قادرة على العمل بشكل مستقل ، يمكن للسودان اتباع مجموعة واسعة من التدابير للتعافي الاقتصادي. تحتوي خطة الإنعاش الاقتصادي على وظائف محددة مثل استئناف برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال المشاركة الكاملة مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية والمجتمع الدولي ، لا سيما توفير ضمانات التمويل لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. اعتماد خطة الضبط المالي التي تركز

على تعبئة الإيرادات المحلية ، ومراجعة الإنفاق العام ، وتعزيز الحماية الاجتماعية ، وتعزيز دور القطاع الخاص ، وإصلاح القطاع المصرفي ، وسن القوانين واللوائح الخاصة بإدارة إنتاج الذهب. علاوة على ذلك ، فإن السيطرة المدنية على الاقتصاد هي شرط أساسي لسودان ديمقراطي ، وخلق فرص عمل للشباب.

- تصميم حزم الحماية الاجتماعية لمواجهة أزمة تكلفة المعيشة وتخفيف آلام التكيف ، يجب وضع سياسة حماية اجتماعية شاملة و يجب دمج السياسة الوطنية في استراتيجيات الحكومة. أيضًا ، مراجعة الإطار المؤسسي والتنظيمي الحالي لنظام الحماية الاجتماعية وصياغة وتنفيذ نظام حوكمة مناسب وفعال محكم التنسيق للحماية الاجتماعية. وزارة العمل والرعاية الاجتماعية والمؤسسات والوحدات الحكومية الأخرى مسؤولة عن الحماية الاجتماعية والحد من الفقر ، ويجب على شركاء التنمية العمل معًا بشكل وثيق من أجل التنسيق الأمثل. والأهم من ذلك ، بناء قاعدة بيانات قوية وشاملة لجميع مصادر بيانات الحماية الاجتماعية في السودان بالإضافة إلى نظام مراقبة قاعدة النتائج الموثوقة لدعم برامج الحماية الاجتماعية، حيث تبرز حاجة ملحة لتطوير سجل موحد للمستفيدين.
- المساعدة الفنية في المجالات المتعلقة ببرنامج استرداد الأصول المنهوبة (عملية تفكيك الأصول غير المشروعة من قبل نظام حزب المؤتمر الوطني) ، والتدفقات المالية غير المشروعة (IFF) ، وإصلاح قطاع الأمن ، وقضايا العدالة الانتقالية. والجدير بالذكر أن قطاع الأمن مرتبط بالعديد من القضايا (بما في ذلك الاقتصاد والعدالة والفساد). هذه هي القضايا الرئيسية التي ستعطل التحول الديمقراطي إذا لم يتم حلها. قد يستغرق التنفيذ سنوات ، ولكن تحديد الأولويات بوضوح سيساعد في تقليص المهديدات وتوسيع الحيز السياسي.
- تعزيز الحوكمة وتقليل فرص الفساد في السودان. التحديات الشاملة في السودان في أعقاب انقلاب 25 أكتوبر تتمثل في الهشاشة وانعدام الشفافية وجودة **البيانات** تتطلب حوكمة اقتصادية عاجلة ومعالجة نقاط الضعف في محاربة الفساد ، حيث يتمتع السودان بقدرة محدودة وقيود متعددة للمضي قدمًا لمتابعة الإصلاحات اللازمة لتعزيز إدارة المال العام والشفافية المالية ، وتعزيز الرقابة على الشركات المملوكة للدولة ، وتعزيز الشفافية في قطاع البترول والتعدين (وخاصة الذهب غير المشروع) ، وإصلاح الإعفاءات الضريبية ، وتعزيز حوكمة وعمليات بنك السودان المركزي ، وتعزيز الرقابة على القطاع المالي ، وتعزيز إطار مكافحة الفساد ، وسيادة القانون
- إصلاح قطاع الشركات المملوكة للدولة. في ضوء نقاط الضعف المحتملة للحوكمة في هذا المجال ، فإننا نقترح تنفيذ تدابير الإصلاح الرئيسية مثل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المملوك للدولة من خلال نشر معلوماتهم المالية على أساس منتظم. علاوة على ذلك ، من المهم أن يكون لديك استراتيجية ملكية للشركات المملوكة للدولة تحدد الغرض الاستراتيجي ومبادئ الرقابة والإدارة للقطاع ، بما في ذلك إطار عمل لتحديد الشركات المملوكة للدولة التي يجب أن تظل عامة ، أو يتم تصفيتها أو خصصتها. تهدف الإجراءات المذكورة إلى تعزيز قدرة وزارة المالية على الإشراف على قطاع الشركات المملوكة للدولة من أجل تعزيز عملية تعبئة الإيرادات.
- حوكمة وعمليات بنك السودان المركزي . يجب أن يكون بنك السودان المركزي مستقلاً مالياً وإدارياً وفنياً في أداء واجباته، إذ تعتبر القرارات التي يتخذها بنك السودان المركزي لتحقيق أهدافه وممارسة

وظائفه في نطاق اختصاصه بموجب قانونه قرارات فعالة وملزمة للكيانات والأشخاص الذين توجه إليهم القرارات. يكون بنك السودان المركزي مستقلاً في اختيار أدوات السياسة النقدية وممارسة صلاحياته لتحقيق أهدافه والقيام بواجباته دون تدخل من أي طرف. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز تنفيذ الأدوات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لردع الفساد ومنعه وكشفه والمعاقبة عليه.

- إقامة علاقات التداول المصرفي مع البنوك الدولية. كانت الحكومة الانتقالية ذات القيادة المدنية تجري إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق لتمكين البلاد من الخروج من الضرر الاقتصادي الذي تسبب فيه النظام السابق من خلال استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة بناء المؤسسات، وإرساء الحكم الرشيد في جميع مؤسساتنا الاقتصادية. ومع ذلك، لن تؤدي هذه الإصلاحات الاقتصادية إلى خلق فرص عمل كبيرة ما لم يكن هناك قطاع مالي يعمل بشكل جيد.

بعد استئناف المسار الديمقراطي، ستكون المساعدة الفنية للخزانة الأمريكية مفيدة للغاية في تعزيز قدرة بنك السودان المركزي على تنفيذ إصلاحات القطاع المالي، وبالتالي توفير دعم الدول المانحة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز العلاقات المصرفية المراسلة وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمنع دعم جهود لمكافحة الفساد داخل البنوك، والنظام المصرفي التقليدي سيكون ذا أولوية قصوى في المرحلة المقبلة.

## المصادر

1. المراجعة الثانية في إطار برنامج مراقبة الموظفين وطلب تمديد تقرير الموظفين وبيان المدير التنفيذي للسودان. تقرير صندوق النقد الدولي رقم 143/21، تاريخ يونيو 2021
2. صندوق النقد الدولي (IMF) 2020 السودان: برنامج مراقب من قبل خبراء الصندوق - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين. تقرير صندوق النقد الدولي رقم 289/20، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، أكتوبر 2020.

3. رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك ، "التنمية في وقت الاضطرابات ، خطاب رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس وجلسة نقاش في السودان قبل الاجتماعات السنوية لعام 2021 - نسخة كاملة" ، 30 سبتمبر 2021

<https://www.worldbank.org/en/news/speech/2021/09/30/development-in-a-time-of-upheaval-speech-by-world-bank-group-president-david-malpass-and-panel-discussion-in-sudan-ahead>

4. الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية لبنك السودان المركزي للأعوام 2019 حتى 2022. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ، تقارير المراجعة الإحصائية والاقتصادية.

5. موازنة عام 2022 ، وزارة المالية والسوق المالية ، فبراير 2022

6. طلب ترتيب A - 39- شهر في إطار التسهيل الائتماني الممدد ، تقرير صندوق النقد الدولي رقم 142/21 ، يونيو 2021

7. صندوق النقد الدولي (IMF) 2019 السودان: المادة الرابعة مشاورات. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 72/20 ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن العاصمة ، مارس 2020

8. تعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون- وثيقة نقطة القرار ، يوليو 2021 ، التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 144/21

9. صندوق النقد الدولي (IMF) 2019 السودان: المادة الرابعة مشاورات. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 72/20 ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن العاصمة ، مارس 2020.

10. صندوق النقد الدولي ، 2017. السودان - تقرير الموظفين لمشاورة المادة الرابعة لعام 2017 ، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.